الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية
لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسَين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي
3 حزيران/يونيو 2022

ورقة معلومات أساسية

نهج متكامل نحو الاستثمار المستدام في الإنسان والكوكب: "عدم ترك أي أحد خلف الركب" بوصفه مبدأ للعمل المناخي من أجل كفالة مسار تحويلي للفئات الأشد ضعفاً

1 المقدمة

إنَّ العالم يمر بأزمة حالياً ويقف على مفترق طرق. وفي العام الماضي[1] ، اعتبر الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية أنَّ العالم يواجه أكبر تهديدٍ يعترض مسار التنمية منذ جيل، إذ دمرت جائحة كوفيد-19 النُّظم الصحية الهشة بالفعل وزعزعت الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي[2]. واليوم، تدفع الحرب المندلعة في أوكرانيا والنزاعات الطويلة الأمد في جميع أنحاء العالم إلى "مفاقمة" أوجه الضعف الموجودة مسبقاً واستفحال الأزمات الكوكبية المتعلقة بتغيُّر المناخ وفقدان التنوُّع البيولوجي **والتدهور البيئي** من خلال إضعاف الأمن الغذائي وأمن الطاقة ورفاه الشعوب أكثر فأكثر.[3] وكان نصف البلدان الأقل نمواً والبلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض معرَّضة بشدة لمديونية حرجة حتى قبل تفشي الجائحة.[4] ومع استثناءاتٍ قليلة، ستظلُّ العمالة والناتج عادةً أقل من اتجاهات ما قبل الجائحة حتى عام 2026. بيْد أنَّه لا ينبغي لهذه الضغوط أن تمنع الحكومات من إعطاء الأولوية للإنفاق مع تقديم دعمٍ موجَّه لاستهداف الفئات الضعيفة - بما في ذلك اللاجئين، والأشخاص الذين يعانون بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية، والمتضررين من الجائحة.[5]

وفي الوقت ذاته، يفضي تغيُّر المناخ وآثاره إلى زيادة حدة هذه الظروف وتعريض مكاسب التنمية البشرية التي تحققت بشق الأنفس للخطر، ما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة ويدفع إلى مزيدٍ من حالات النزوح والنزاع. حذَّرنا أحدث تقريرٍ صَدَرَ عن الفريق العامل الثاني التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ من أن تغيُّر المناخ بفعل الإنسان قد تسبَّب في إلحاق خسائر وأضرار واسعة النطاق بالطبيعة والإنسان، مع تضرُّر المجتمعات المحلية والنُّظم الأشد ضعفاً بشكلٍ غير متناسب. وأحدثت هذه الظروف مجتمِعةً عاصفةً هوجاء تهدد بإيقاع ملايين من السكان الآخرين في براثن الفقر، ما يهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمبدأ الأساسي المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب.

تؤدي الصدمات والآثار المتعددة والمتداخلة إلى تفاقم التفاوتات المتزايدة "داخل" البلدان و "فيما بينها" وتدفع الفئات الضعيفة إلى مزيدٍ من الفقر. وبحلول عام 2030، من المتوقع أن يعيش ما يصل إلى ثلثَيْ سكان العالم الذين يعانون من فقرٍ مدقِع في بلدانٍ تعاني من الأوضاع الهشة والنزاعات والعنف وارتفاع مستويات مخاطر الكوارث. وحالياً، يُحرَم 50٪ من سكان العالم من إمكانية الحصول حتى على ميزةٍ واحدة من ميزات الحماية الاجماعية؛ ويتلقى أقل من نصف سكان العالم خدمات الرعاية الصحية الأساسية؛ وعلى التوالي، يفتقر 2.2 مليار شخص و4.2 مليار شخص إلى مياه الشرب والصرف الصحي التي تُدار بطريقةٍ مأمونة[6]. وعلى الصعيد العالمي، بلغ التفاوت في الدخل مستويات قياسية، حيث تكسب نسبة 10٪ الأكثر ثراءً أكثر من نصف دخل العالم. وفي الوقت ذاته، لا يزال 759 مليون شخص يفتقرون إلى أي شكل من أشكال الكهرباء، ويعيش معظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

تكون المجموعات السكانية التي تواجه أشكالاً متعددة ومتقاطعة من التمييز والإقصاء أكثر تعرُّضاً لخطر الآثار السلبية الناجمة عن الأزمات وأوجه عدم المساواة. فعلى سبيل المثال، إنَّ اعتماد المرأة على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى والأصول الإنتاجية وعدم تكافؤ فرص الحصول عليها بين الجنسَين يعني أنَّ النساء يتأثَّرن أيضاً بشكلٍ غير متناسب بتغيُّر المناخ والكوارث، الأمر الذي يؤدي

[1] ورقة معلومات أساسية للاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لعام 2021 - https://www.unicef.org/executiveboard/media/5396/file/2021-JMB-Background_note-EN-2021.05.24.pdf
[2] https://www.unicef.org/executiveboard/media/5396/file/2021-JMB-Background_note-EN-2021.05.24.pdf
[3] مجموعة الأزمات العالمية التابعة للأمين العام للأمم المتحدة
[4] في حين أنَّه من المتوقع أن تستعيد حوالي 90٪ من الاقتصادات المتقدمة مستويات دخل الفرد قبل تفشي الجائحة بحلول نهاية عام 2022، من المتوقع أنَّ ثلث الاقتصادات فقط في الأسواق الناشئة والبلدان النامية ستحذو حذوها
[5] https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2022/04/19/world-economic-outlook-april-2022
[6] الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2020، منشور الأمم المتحدة الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

إلى ارتفاع معدلات الفقر والوفيات.[7] وبالمثل، فإنَّ الافتقار إلى الحقوق المتعلقة بالأرض يعرض *سُبُل* كسب عيش *الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية* لخطرٍ *أكبر*، خاصةً إذا أخذنا في الاعتبار أنَّ الشعوب الأصلية تدير حوالي 25٪ من أراضي الأرض والتي تحتوي على *80٪* من التنوُّع البيولوجي المتبقي في العالم (90٪ من أراضي *الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية* بالوعات كربون).[8] وينص التقرير الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ على أنَّ "النساء والأطفال هم أكثر عرضة أيضاً لخطر التأثُّر بتغيُّر المناخ والنزاعات". لقد أدى تغيُّر المناخ إلى تفاقم سوء التغذية، لا سيَّما بين النساء والحوامل والسكان الأصليين. والأطفال هم الأشد تأثُّراً. حوالي نصف الأطفال (48٪) في البلدان المنخفضة الدخل يعيشون في فقرٍ مدقع مقابل 5٪ من الأطفال في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. حالياً ، يعيش مليار طفل في بلدانٍ معرَّضة "لخطرٍ شديدٍ للغاية" من تغيُّر المناخ (ما يقرب من نصف أطفال العالم).

تتحمَّل النُّظُم الغذائية مسؤوليةً كبيرة عن جودة التغذية والسلامة الغذائية والقدرة على تحمُّل تكاليف الأطعمة واستدامة والأنظمة الغذائية الخاصة بالأطفال. ومع ذلك، غالباً ما تفشل النُّظُم الغذائية في مراعاة الاحتياجات الغذائية والتغذوية الخاصة بالأطفال والمراهقين عند تحديد الأطعمة التي يلزم إنتاجها ومعالجتها وتعبئتها وتسويقها. وتؤدي النُّظُم الغذائية اليوم إلى انتشار نقص التغذية - التقزُّم والهزال على حدٍّ سواء - ونقص المغذيات الدقيقة على نطاقٍ واسع، وارتفاع معدلات زيادة الوزن والسمنة والأمراض المرتبطة بالنظام الغذائي بين الأطفال والمراهقين، بينما تمثل أيضاً أكبر ضغطٍ منفرد على البيئة. وعلى الصعيد العالمي، لا يستفيد ملايين الأطفال والمراهقين من النُّظُم الغذائية التي تدعم النمو الصحي. ولا يتلقى أكثر من اثنين من كل ثلاثة (72 في المائة) أطفال تتراوح أعمارهم بين 6 و23 شهراً حتى الحد الأدنى من النظام الغذائي المتنوع اللازم لنموّهم وتطوُّرهم.

علاوة على ذلك، أثرت التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 بشكلٍ غير متناسب على النساء والفتيات، وتهدد بعرقلة التقدُّم الذي أُحرزَ مؤخراً في هذا المجال وبتعميق عدم المساواة المستمرة بين الجنسَين . وتزيد احتمالية فقدان النساء لعملهن بنسبة 24٪ مقارنةً بالرجال عند توليهنَّ مسؤوليات الرعاية، على الرغم من زيادة تمثيل النساء في الأعمال الأساسية مثل قطاعَي الصحة أو التنظيف.[9] وبالمثل، فإنَّ اعتماد المرأة على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى والأصول الإنتاجية وعدم تكافؤ فرص الحصول عليها يعني أنها تتأثر بشكلٍ غير متناسب بتغيُّر المناخ. كما تتأثر قدرة المرأة على الصمود والتعافي من الكوارث بشدَّة نتيجة عدم المساواة بين الجنسَين.[10] وتلقى 17٪ فقط من الأمهات والأطفال في الخُمس الأفقر من الأُسَر المعيشية في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا ما لا يقل عن ستة من التدخُّلات السبعة الأساسية في مجال صحة الأم والطفل، مقارنة بـ 74٪ من الأمهات والأطفال في الخُمس الأغنى من الأُسَر المعيشية.[11]

تتطلَّب نُهُج التنمية التي يقودها مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب حلولاً منهجية تعالج نقاط الضعف والمخاطر المتعددة الأبعاد، وتربط بين الاستثمارات البيئية والاجتماعية في الإنسان والكوكب.[12] ويوضح أحدث تقريرٍ صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ أنَّ البلدان تواجه لحظةً فاصلة لاتخاذ إجراءاتٍ مناخية حاسمة، مع التركيز على التنمية الاقتصادية المستدامة، وتغيُّر المناخ، والضعف الاجتماعي، بما في ذلك في سياقات الأزمات. وكما يشدد التقرير على أنَّ الإجراءات والاستجابات المناخية تتفاعل مع العدالة الاجتماعية والتقدُّم المُحرَز على مستوى المجتمع. ويكتسي اتخاذ القرارات وتنفيذها على نحوٍ شاملٍ وتشاركي أهميةً حاسمة لمعالجة الآثار المتباينة وأوجه عدم المساواة في الاستجابات، ويساهم العمل المناخي في تحقيق أهداف التنميةً المستدامة، من دون ترك أي أحد خلف الركب. كما يعزز الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 الترابط القائم بين معالجة تغيُّر المناخ واحتياجات الناس، وخاصةً لأولئك الأشد عرضة للخطر، من خلال تحسين السياسات والنُّهُج المبتكرة والشراكات وفرص التمويل. وثمة حاجة ماسة إلى زيادة التمويل من القطاعين العام والخاص لسد فجوات التخفيف والتكيُّف التي تصل إلى أكثر من 5 تريليون دولار أمريكي سنوياً حتى عام 2030. [13] بَيْد أنَّه يجب أن تترافق الإجراءات المدفوعة بتغيُّر المناخ مع استراتيجيات التنمية طويلة الأجل حرصاً على

[7] https://www.un.org/womenwatch/feature/climate_change/downloads/Women_and_Climate_Change_Factsheet.pdf

[8] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ، 2022

[9] مؤشر المعايير الاجتماعية الجنسانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[10] لجنة وضع المرأة؛ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسَين وتمكين المرأة، 2022

[11] منظمة الصحة العالمية، "البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية: يفتقر نصف العالم إلى الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، ولا يزال يُزَجُّ بِـ 100 مليون شخص في الفقر المُدقِع بسبب النفقات الصحية"، طوكيو، كانون الأول/ديسمبر 2017، https://www.who.int/news/item/13-12-2017-world-bankand-who-half-the-world-lacks-access-to-essential-health-services-100-million-still-pushed-into-extreme-poverty-because-of-healthexpenses>، تاريخ الاطّلاع: 19 تموز/يوليو 2021.

[12] الدورة السادسة والستون للجنة وضع المرأة - تؤكد اللجنة على علاقة التعزيز المتبادل بين تحقيق المساواة بين الجنسَين وتمكين جميع النساء والفتيات، والتنفيذ الكامل والفاعل والمعجَّل لإعلان ومنهاج عمل بيجين والتنفيذ المراعي للمنظور الجنساني لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.]

[13] دبليو آر آي، وآخرون، 2021

الحماية الاجتماعية الكافية، والدعم لقطاعات الصحة والتعليم والتدريب على المهارات، والحصول على الطاقة النظيفة بتكلفةٍ ميسورة وتحقيق أمن الطاقة، والبنية التحتية والخدمات المرنة.[14]

وغالباً ما يكون تأثير تغيُّر المناخ أكثر حدة في السياقات المتضررة من النزاع والهشة للغاية، والتي تفتقر إلى الاستثمارات الضرورية وتعاني من ضعفٍ شديد. ولذلك، يُعدُّ ضمان الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ أمراً بالغ الأهمية لدعم المجتمعات في أكثر السياقات هشاشة. وبالمثل، وفي خضم أزمة المناخ المتفاقمة، يتكبَّد نظام المعونة الدولية أعباءً ثقيلة ويعجز عن تقديم استجابةٍ كافية للاحتياجات الإنسانية. وثمة حاجة أكبر من أي وقتٍ مضى لتعزيز الشراكات بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والإنمائي وبناء السلام من أجل معالجة الأسباب الجذرية وتجنُّب الطبيعة الممتدة والمتكررة للأزمات الإنسانية. ومن خلال تنفيذ برامج متكاملة للعمل المناخي، يمكننا توحيد الجهود من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب.

2. التحديات والنُّهُج الخاصة بالعمل المناخي، عدم ترك أي أحد خلف الركب - الأمن الغذائي والطاقة والصحة

تدفع أزمة المناخ، إلى جانب النزاعات السياسية والنزاعات حول الأراضي والموارد الطبيعية، إلى النزوح والهجرة، وارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والجوع، وهو ما يؤثر بشكلٍ غير متناسب على الأطفال والنساء الأكثر فقراً والأشد ضعفاً. وفي عام 2020، كانت الظواهر المناخية المتطرفة هي المحرك الرئيسي للجوع الشديد في 15 بلداً، حيث أثرت على 16 مليون شخص وتسبَّبت في النزوح الداخلي لِـ 30 مليون شخص، مع احتمال أن يرتفع هذا العدد إلى 216 مليون شخص بحلول عام 2050. كما أنَّ الظواهر البطيئة الحدوث وزيادة التقلُّبات المناخية تدفع السكان من حالة انعدام الأمن الغذائي المزمن إلى انعدام الأمن الغذائي الحاد. ومن بين البلدان العشرين الأولى الأشد عرضة لتغيُّر المناخ والأقل قدرة على التكيُّف، يعاني 12 بلداً منها من حالة نزاع.

سيزيد النمو السكاني من وطأة التحديات، إذ من المتوقع أن يصل إلى 9 مليارات شخص بحلول عام 2050، وهو ما يتطلب زيادة إنتاج الغذاء بنحو 70٪. ومع حدوث معظم هذا النمو في مُدُن البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، فإنَّ توفير الخدمات والنُّظُم ضمن بنيةٍ تحتية مَرِنة لسكان المناطق الحضرية الذين يتزايد عددهم يرتبط ارتباطاً جوهرياً بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب. وبحلول عام 2030، سيعيش ما يقرب من ثلثَيْ السكان في المُدُن، وسيكون 60٪ منهم دون سن الثامنة عشرة. وإنَّ الفئات السكانية الضعيفة في المناطق الحضرية في المستوطنات غير الرسمية، وخاصة النساء والفتيات، تتأثر بالمناخ بشكلٍ غير متناسب، وذلك بسبب افتقارها إلى إمكانية الوصول إلى البنى التحتية، مثل المياه النظيفة والصرف الصحي والطاقة المستدامة والإسكان الميسور التكلفة والمساكن المستوفية لشروط التأقلم.

كما تؤدي الصدمات والضغوط المرتبطة بالمناخ إلى تقويض استقرار نُظُم البنية التحتية وقدرتها على العمل وتقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية، بما في ذلك خدمات الطاقة والصحة ولا سيما للمجتمعات الأشد ضعفاً. ويمكن أن يدفع تغيُّر المناخ أكثر من 100 مليون شخص إلى براثن الفقر بحلول عام 2030، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا [15]. وفي تلك السياقات الهشة، تكون فجوات الوصول إلى الخدمات العامة مثل مياه الشرب المأمونة وإمدادات الصرف الصحي والخدمات الصحية والكهرباء أكثر حدة، حيث من المرجَّح أن يؤدي التنافس على الموارد وعدم المساواة إلى عدم الاستقرار والنزاع.[16] واليوم، يعيش مليار شخص في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، بما في ذلك 350 مليون طفل. وإنَّ الفئات السكانية الحضرية الضعيفة في المستوطنات غير الرسمية، وخاصةً النساء والفتيات، تتأثر بشكلٍ غير متناسبٍ بالمناخ بسبب افتقارها إلى الوصول إلى البنى التحتية، مثل المياه النظيفة وإمدادات الصرف الصحي والطاقة المستدامة والمساكن المستوفية لشروط التأقلم.

عزَّزت جائحة كوفيد-19 الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي حين تعاني البلدان النامية والمتقدمة في جميع أنحاء العالم من صدماتٍ اقتصادية، فإنَّ حجم التأثير بالنسبة إلى معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية لا مثيل له. كما أنَّه يؤدي إلى تفاقم تعرُّض الدول الجزرية الصغيرة النامية للخطر، وبالتالي تُصبح عُرضةً لمخاطر أخرى مستمرة ناجمة عن تغيُّر المناخ والتي من المتوقع أن تزداد سوءاً في العقد المقبل. وتشمل تحديات التنمية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية القيود الهيكلية، مثل الافتقار إلى التنويع الاقتصادي، والحاجة إلى الحماية الاجتماعية والإدماج، والقيود المالية، والمديونية الثقيلة، والحواجز التي تحول دون الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي. وفي الوقت ذاته، تُعدُّ الدول الجزرية الصغيرة النامية من بين أكثر الدول عُرضةً لتأثيرات تغيُّر المناخ في العالم. تعاني

[14] تتحمل البنية التحتية المسؤولية عن 79٪ من جميع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، و88٪ من جميع تكاليف التكيُّف. تؤثر البنية التحتية أيضاً على 92٪ من جميع الغايات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. ولذلك، إذا لم نخطط بشكلٍ صحيح لبنيتنا التحتية وإذا لم نعمل على تطويرها وإدارتها بشكلٍ مناسب، فسوف نفشل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسوف نفاقم تغيُّر المناخ ونحاصر العالم في مسار التنمية غير المستدامة، الأمر الذي يزيد من خطر ترك السكان الضعفاء خلف الركب.

[15] البنك الدولي، "المناخ: ما نعرفه"، <https://ida.worldbank.org/ theme/climate>؛ تاريخ الاطّلاع: 6 أيار/مايو 2021.

[16] فانتيني سي، مورجان جي، كومار اس، أديوتي تي، ريزي ايه، سشوتن بي، كروسكي اس؛ أو ريجان إن." البنية التحتية لبناء السلام: دور البنية التحتية في معالجة العوامل الأساسية للهشاشة"، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، كوبنهاغن ، الدانمرك.

الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكلٍ دقيقٍ وعاجل من وطأة الظواهر الطقس المتطرفة والشديدة، وارتفاع مستويات سطح البحر، وتحمُّض المحيطات. وتتفاقم هذه الآثار نتيجة تدهور رأس المال الطبيعي واستنفاده، علماً أنَّه يحافظ على استدامة سُبُل العيش والاقتصاد.

على الصعيد العالمي، يعتمد ما يقدر بمليار شخصٍ على مرافق الرعاية الصحية التي لا تتغذّى بالكهرباء، معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يفتقر أكثر من 70٪ من مرافق الرعاية الصحية إلى كهرباء يمكن الاعتماد عليها. ويُعدُّ الانتقال المنصف والعادل إلى الطاقة النظيفة أمراً ضرورياً أيضاً لتحقيق أهداف اتفاقية باريس، بما أنَّ لوقود الأحفوري مسؤول عن 70٪ من الانبعاثات العالمية.

وثمة حاجة ماسة إلى الاستثمار على نطاقٍ واسعٍ في مشاريع إنمائية قادرة على تحمُّل تغيُّر المناخ، بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية والمادية. وينبغي أن تركّز الاستثمارات على الحقوق، وأن تراعي المنظور الاجتماعي، وأن يكون محورها الإنسان، ويجب كذلك أن تراعي حقوق وتطلعات الفئات السكانية الرئيسية، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المهمشة. ويجب أيضاً أن توضع النُّهُج القائمة على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب للعمل المناخي والقدرة على التأقلم بشكلٍ يسمح لها بالاستجابة والتصدّي للتأثيرات التفاضُلية عبر المجموعات الضعيفة. وهذا يشمل النساء والفتيات والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، ومجموعات السكان الأصليين، والأقليات العرقية، والمجتمعات المتضررة من الفقر والتشرُّد والتمييز والشدائد. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأشخاص الذين يواجهون أزماتٍ إنسانية معرَّضون بشكلٍ خاص لخطر الآثار المتعددة الأبعاد لتغيُّر المناخ والافتقار إلى خدمات البنية التحتية. وتشدد لجنة وضع المرأة على تمكين النساء والفتيات، باعتباره عنصراً ضرورياً أيضاً في تعزيز مجتمعاتٍ سلمية وعادلة وشاملة. ويُعدُّ هذا الأمر ضرورياً أيضاً في تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وكذلك الإنتاجية المستدامة، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده في كل مكان، وضمان رفاه الجميع. وتقرُّ اللجنة بأنَّ النساء والفتيات يلعبن دوراً حيوياً باعتبارهنَّ جهات فاعلة في التغيير نحو تحقيق التنمية المستدامة.

تؤدي السياسات المناخية الوطنية دوراً رئيسياً في تحديد الاستجابات العادلة لتغيُّر المناخ، بما في ذلك خطط بناء قدرات التكيُّف والقدرة على الصمود حرصاً على عدم ترك أي أحد خلف الركب. فعلى سبيل المثال، أشار استعراضٌ لإدماج النوع الاجتماعي في المساهمات المحددة وطنياً إلى وجود فجواتٍ كبيرة بين الجنسَين في القطاعات الحيوية مثل الحد من مخاطر الكوارث، والنُّظُم المناسبة لضمان استمرار قدرة النساء والفتيات على اتخاذ القرار، والزراعة وتمويل المناخ.[17] يدعم وعد المناخ ، الذي قُدِّم بالشراكة مع 35 منظمة عالمية عبر منظومة الأمم المتحدة وخارجها، أكثر من 120 بلداً بُغْيَة تعزيز المساهمات المحددة وطنياً، من خلال جهود التخفيف والتكيُّف التي تبني الإرادة السياسية والمسؤولية المجتمعية على الصعيدَين الوطني ودون الوطني. ومن بين هذه البلدان، أكَّدت 105 بلدان على أهمية حماية الأطفال ودعم قدرتهم على الصمود، مع تولي 90٪ من جميع البلدان الأولوية للحصول على الطاقة النظيفة والتحوُّل إليها من أجل الوفاء باتفاقية باريس، ودعم 61٪ من البلدان للزراعة المستدامة، وإعراب 91٪ من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية عن تطلُّعها إلى التخفيف وتعبير 97٪ منها عن تطلُّعها إلى التكيُّف.

كما أن المكاتب الإحصائية الوطنية، ونُظُم الرصد، والهياكل الأساسية للبيانات، يمكن أن تعزز قدرة البلدان على رصد آثار تغيُّر المناخ لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. ويجب أن تسترشد التقييمات والإجراءات المتعلقة بتغيُّر المناخ بالبيانات السكانية المصنفة - بما في ذلك مواقع السكان وخصائصهم وتنقُّلاتهم في الأماكن المعرَّضة للأخطار المناخية - لتمكين البلدان من الإنذار المبكر القائم على الأدلة والإسهام في خطط التكيُّف الوطنية. فعلى سبيل المثال، تحدد البيانات والتحليلات الجغرافية المكانية مدى ضعف السكان وتشير إلى الفجوات في الخدمات الصحية، والاستثمارات المطلوبة على مستوى المرافق الصحية والموظفين وغير ذلك من الإمدادات. وتكتسي الهياكل الأساسية للبيانات الأساسية أهميةً حاسمة أيضاً في تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من الوصول إلى الابتكارات وتبادلها في ما بينها. ويشمل ذلك بوابات البيانات المفتوحة الوطنية التي تُمكَّن فيها الهياكل الأساسية للبيانات المكانية وبيانات المجتمعات المحلية من خلال الأدوات الرقمية، والبيانات المفتوحة، وحلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات، والمناهج التدريبية، وآليات التمويل. ومن الضروري أيضاً الاستثمار في الهياكل الأساسية للبيانات من أجل استخدام التطوُّرات في مجال الذكاء الآلي وأجهزة التحليل الحسابي. ويجب أن تُنفَّذ هذه الاستثمارات بالتوازي مع التحوُّل الرقمي الجاري والتحوُّل في الطاقة النظيفة، كما يجري الترويج له في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

تُعدُّ الحماية الاجتماعية أساسية، بما في ذلك شبكات الأمان، في ظل الصدمات في أسعار الغذاء والطاقة، مدفوعةً بأزمات أخرى متعددة تطال الدول والمجتمعات الأشد فقراً، والفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأطفال.[18] وقد أضحت

[17] بما في ذلك الاستعراض الذي أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان ، " *الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في سياسة المناخ الوطنية: استعراض 50 وثيقة مساهمة محددة وطنياً"*

[18] يتعرَّض 107 بلداً نامياً على الأقل لبُعدٍ واحدٍ من أبعاد الأزمة الأوكرانية، ويتأثر 69 بلداً بأوجه الضعف الثلاثية المتمثلة في الغذاء والطاقة والديون، مجموعة الأزمات العالمية التابعة للأمين العام للأمم المتحدة، أيار/مايو 2022.

أهمية تدابير الحماية الاجتماعية أكثر وضوحاً في دعم الصحة والخدمات الأساسية، والأمن الغذائي وأمن الطاقة، والتغذية، مع تمكين الأُسَر المعيشية من مواجهة الصدمات واستيعابها والتعافي منها. ونتيجةً لجائحة كوفيد-19 والعوامل الاجتماعية-الاقتصادية الأخرى، يجري التعاقُد على الميزانيات الحكومية، الأمر الذي يهدد العديد من جهود الحماية الاجتماعية وبرامجها التي لا تزال تعاني من نقص التمويل. وتعاني بعض أقل البلدان نمواً أيضاً من أزمة سيولةٍ كبيرة تنطوي على فرص إقراضٍ محدودة للغاية، ولا سيَّما إلى المجتمعات الزراعية. ومن الأهمية بمكان توفير الأدوات المالية[19]، مثل التحويلات النقدية والتأمين من أجل تحفيز التمويل من القطاعَين العام والخاص، سعياً إلى دعم التعافي والقدرة على الصمود. ويجب أيضاً توجيه آليات التمويل من القطاعَين العام والخاص نحو تعزيز سلاسة وصول مستخدمي الأراضي والمجتمعات الريفية إلى التمويل من أجل تنمية الأعمال التجارية الزراعية المستدامة وتحسين إدماجها المالي.
وتقترح كيانات الأمم المتحدة التي تدعم مبادرة تمويل التنمية في ظل جائحة كوفيد-19 دمج تغيُّر المناخ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في الميزانيات الوطنية بُغْيَة تشجيع الاستثمارات المستدامة والمُعزَّزة والمواءمة بينها. ويضمن هذا أيضاً تحديد تكلفة التزامات السياسة هذه وتمويلها من مصادر محلية أو دولية.

يُعدُّ الوصول العادل إلى الطاقة الحديثة والمستدامة والميسورة التكلفة عاملاً تمكينياً هاماً يحسّن نوعية الخدمات الاجتماعية الأساسية ويعزز إمكانية الوصول إليها وموثوقيتها بشكلٍ كبير، مع جعل هذه النُّظُم العامة أكثر قدرةً على الصمود في مواجهة آثار تغيُّر المناخ. كما أنَّه يساعد في النهوض بأهداف التنمية المستدامة والحد من الفقر المتعدد الأبعاد. ويكتسب تحويل الطاقة والتحوُّل نحو المصادر المتجددة أهمية خاصةً أيضاً بالنسبة إلى تقنيات الزراعة المنخفضة الكربون (مثل الري) والمرافق (مثل التخزين). ويمكن أيضاً تعزيز حلول الطاقة الذكية من خلال تسهيل الوصول إلى الدعم المالي، لا سيَّما للمؤسسات التي تقودها النساء وتطوير المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويصنَّف الوصول الشامل للطاقة أيضاً باعتباره أمراً أساسياً لضمان استمرارية الخدمات العالية الجودة في ما يتعلَّق بالأمومة والصحة الإنجابية والمرافق الأساسية مثل التبريد والتهوية والاتصال الرقمي والمياه النظيفة والساخنة.

يُعدُّ تعميم القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ في السياسة الصحية والتخطيط والنُّظُم مهماً جداً للتصدي للآثار المشتركة للأزمات المناخية والصحية، ولا سيَّما لحماية سلامة وأمن الفئات الأشد ضعفاً. على سبيل المثال، يساهم دمج مؤشرات الإجهاد المناخي المرتبطة بالتأثيرات الصحية الرئيسية في التقليل من آثار الأخطار المناخية، بما في ذلك مؤشرات الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والوليد وصحة الأطفال والمراهقين، وكذلك يساهم استخدام الإنذار المبكر في تخفيف هذه الآثار. ومن المهم جداً أيضاً ضمان وجود نظام الحماية الوظيفي لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في ظل تزايُد الضغوط المرتبطة بالمناخ على سُبُل العيش، وأمن المكان، والصحة العقلية، وعوامل أخرى، وذلك من أجل بناء القدرة على التأقلُم لدى الأُسَر المعيشية والمجتمع المحلي والمجتمع ككل. وبالمثل، إنَّ اعتماد نُهُجٍ متكاملة للنُّظُم الصحية وتقديم الخدمات قد يشكِّل حافزاً للإنصاف والحد من الفقر والقدرة على الصمود.وثمة حاجة أخرى لإحداث تغيُّرٍ تحويلي نحو المزيد من الدعم للإجراءات التي تُقاد محلياً من أجل الحفاظ على الطبيعة وإدارتها واستعادتها، حيث تُحوَّل صلاحيات التمويل واتِّخاذ القرارات إلى الصعيد المحلي دعماً للحلول وجهود التنفيذ المحلية.

تدفع الأزمات الكوكبية والأزمات في مجال الغذاء والصحة والطاقة والأزمات المالية مجتمعةً إلى إبطاء التقدُّم المُحرَز في مجال التنمية وتكاثُر الاحتياجات الإنسانية بسرعةٍ كبيرة. وثمة حاجة إلى حلولٍ عاجلة تخفف من المخاطر التي يمكن تجنيبها على الناس والكوكب وتعزز صمود المجتمعات الضعيفة. ولذا، فإنَّ الحكومات والقطاع الخاص بحاجةٍ ماسة إلى توجيه استثماراتٍ كافية في البنية التحتية الاجتماعية والمادية حتى لا يُترك أي أحد خلف الركب.

2.1 الإجراءات المشتركة للزراعة والأمن الغذائي

تدعم كيانات الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية العديد من التدخُّلات التي تتناول العلاقة المتبادلة بين الأزمات الكوكبية، والنزاعات، والتنمية البشرية، ولا سيَّما تلك التي تؤثر على الفئات الأشد ضعفاً.[20] وتتطلَّب هذه الأزمات المتعددة الأبعاد التي تواجه البلدان حلولاً شاملة ومتكاملة تضمن *عدم ترك أي أحد خلف الركب*. **وفي ما يلي أمثلة على العمل المشترك والمتكامل، بما في ذلك بين كيانات الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية وعبر منظومة الأمم المتحدة - كما هو الحال مع منظمة العمل الدولية ومنظمة**

[19] تنحاز بعض الأدوات المالية - مثل تلك التي تحكم التمويل الدولي للمناخ - إلى السياقات غير الهشة و "القابلة للاستثمار"، في حين تعيش المجتمعات الأشد ضعفاً في أوضاعٍ شديدة الهشاشة ولا يمكنها الوصول إلى هذه الأدوات: https://www.undp.org/publications/climate-finance-sustaining-peace-making-climate-finance-work-conflict-affected-and).

[20] أظهر تحليلٌ أجرته اليونيسف للمساهمات المحددة وطنياً وقُدِّمَ قبيل انعقاد الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ أنَّ 34٪ فقط من أصل 103 قدمت مساهمات وطنية جديدة ومحدثة تلبي احتياجات الأطفال وأولوياتهم. وبالمثل ، أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان تحليلاً تناول خمسين من السياسات المناخية الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً، وأظهر التحليل أنَّ 6 منها فقط تشير إلى الصحة الجنسية والإنجابية، وتشير سياسةٌ واحدة فقط إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي، على الرغم من كونها احتياجات مركزية لدى النساء والفتيات.

الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة، من بين جهاتٍ أخرى - الذي نُفِّذَ بالشراكة مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية.

يُعدُّ تحويل نُظُمنا الغذائية من الطُّرُق الأكثر فعالية للتقدُّم باتّجاه تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. ويأتي أكثر من 70٪ من الإمدادات الغذائية العالمية من 12 نوعاً نباتياً وخمسة أنواع حيوانية فقط. ويشكل ثلاثة منها فقط (الأرز والذرة والقمح) ما يقرب من 60٪ من السعرات الحرارية المتأتية من مصادر نباتية في النظام الغذائي البشري بأكمله. وكشفت الأزمات الحالية عن الحاجة إلى نُظُمٍ غذائية متنوّعة وسُبُل كسب عيشٍ زراعية، لا سيَّما في ما يتعلق بالإنتاجية الزراعية الآخذة في الانخفاض، **والتي تدفع إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وتفرض تهديداتٍ أوسع نطاقاً تواجه التنمية البشرية وتزداد حدَّتها نتيجة تغيُّر المناخ وتدهور الأراضي وخدمات النُّظُم الإيكولوجية.**

يشكل دعم صغار المزارعين، وخاصةً النساء والسكان الأصليين، أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على التنوُّع الزراعي الجيني والاستدامة من خلال دمج معارفهم التقليدية. وتُعدُّ الحلول القائمة على الطبيعة، لا سيَّما بمشاركة النساء والسكان الأصليين ومعارفهم، ضروريةً أيضاً لضمان الانتقال العادل والمنصف إلى النُّظُم الغذائية من خلال تكافؤ حقوق ملكية الأراضي والوصول إلى الأصول. **وتؤدي النساء في المناطق الريفية والشعوب الأصلية، بوصفهنَّ مستخدمات رئيسيات للموارد الطبيعية وأميناتٍ عليها، دوراً حاسماً في الحفاظ على البيئات المحيطة بهن وإدارتها من أجل توفير الغذاء والدواء والوقود لأُسَرهن. ويُعتبر جمع المزيد من البيانات بشأن الممارسات الزراعية لدى النساء من الأمور الأساسية للنجاح في اعتماد مزيدٍ من الممارسات الزراعية المستدامة.**[21]

- يركز العمل الذي تضطلع به كيانات الأمم المتحدة بشأن النُّظُم الغذائية الخاصة بالأطفال على تحسين أغذية الأطفال من خلال السياسات والمبادئ التوجيهية وسلاسل الإمداد؛ والبيئات الغذائية من خلال السياسات والبرامج، ومنتجات القطاع الخاص وممارساته؛ والممارسات الغذائية من خلال تغيير السلوك والممارسات الاجتماعية.
- كما تنظر الوكالات بشكلٍ كاملٍ في الحقوق العرفية لملكية الأراضي وتدعمها، ولا سيَّما بين السكان المحليين والسكان الأصليين الذين عادةً ما يتصرَّفون بوصفهم مؤتمنين على أراضيهم والموارد الطبيعية المحيطة بها. فعلى سبيل المثال، في ما يتعلق **بتيمور - ليشتي**، فإنَّ جميع تدخُّلات المجتمعات المحلية تراعي تماماً ملكية الأراضي العرفية المحلية في تارا باندو وقوانين الإشراف عليها.
- في **نيبال**، المستفيدون الرئيسيون من التدخُّلات هم السكان الأصليون. وتراعي تنمية سُبُل العيش بشكلٍ كامل الوصول المضمون إلى الموارد الطبيعية، مثل الغابات والمنتجات الحرجية، من خلال تمكين المجموعات المعنية بالغابات المجتمعية وتطوير سلاسل القيمة للمنتجات الحرجية.

وتدعم كيانات الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية نُظُم الزراعة المتنوعة وأساليبها من أجل زيادة التنوُّع البيولوجي وسُبُل العيش والأمن الغذائي والتغذوي.

- فعلى سبيل المثال، في **سورينام**، تعمل الوكالات على إنشاء حلولٍ تمويلية من أجل التصدي لقيود التمويل المفروضة على سلاسل القيمة ذات الصلة بالأناناس، بُغْيَة زيادة إنتاجية صغار المزارعين ودخلهم بطريقة مستدامة بيئياً، ما يساهم في توليد الدخل للنساء في المجتمعات الأصلية.
- **يدعم برنامج توسيع نطاق الطموح المناخي بشأن استخدام الأراضي والزراعة 12 بلداً عبر أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية** من أجل ترجمة المساهمات المحددة وطنياً و/أو برامج العمل الوطنية الخاصة بها إلى حلولٍ مناخية قابلة للتنفيذ وقابلة للتحويل ومراعية للمنظور الجنساني في استخدام الأراضي والزراعة، مع مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.
- وفي السلفادور، يقدَّم الدعم للمزارعات من أجل إنشاء المشاتل وإدارتها بُغْيَة تنمية الحراجة الزراعية والزراعة القادرة على تحمُّل تغيُّر المناخ. كما تقدم الوكالات الدعم للسلفادور من خلال تنويع البذور القادرة على الصمود أمام التقلبات وتشجيع الحراجة الزراعية، والنُّظُم الرعوية التي حسَّنت من تجدُّد التربة واستبقاء المياه، فضلاً عن العمل على معالجة الفجوات بين الجنسَين في الحماية الاجتماعية، بما في ذلك من خلال دعم خطط العمل المحددة التكاليف عقب استعراض برامج الحماية الاجتماعية ونُظُم الرعاية.
- في بيلوي، **نيكاراغوا**، عملت الوكالات معاً لضمان وصول الأطفال والمراهقين وعائلاتهم إلى المياه على نحوٍ مأمونٍ ومنصف. وعطلت الأعاصير المتعددة الوصول إلى المياه والصرف الصحي لآلاف الأشخاص في المنطقة، لا سيَّما في المدارس والمراكز الصحية، في عام 2020. واستجابةً لذلك، أجرت الوكالات دراسةً لتقييم الحلول من أجل إعادة تأهيل نظام مياه الشرب في مستشفى نويفو أمانيسر الإقليمي. ويعالج المستشفى 65,000 مريض سنوياً.

[21] https://www.oecd-ilibrary.org/sites/35ec6754-en/index.html?itemId=/content/component/35ec6754-en

- في **الإكوادور**، يشجع مشروع المدفوعات القائمة على النتائج لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية المموَّل من الصندوق الأخضر للمناخ نُظُم الإنتاج المستدامة واستعادة المناطق التي أزيلت منها الغابات والمتدهورة من خلال تقديم مدفوعاتٍ مباشرة لمالكي الأراضي الذين يحافظون على الغابات الأصلية والنُّظُم الإيكولوجية الحيوية الأخرى. وهذا مثالٌ على المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية والتي تكون فيها التحويلات مشروطة بالنواتج البيئية.
- في المنطقة **العربية**، يدعم التحالف القائم على أساس القضايا المطروحة **المشترك بين الوكالات للأمم المتحدة بشأن الأمن الغذائي وتغيُّر المناخ والبيئة**الحوارات الإقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين والمنتجات المعرفية والتدخُّلات الأخرى من أجل تعزيز قدرة القطاع على الصمود وقدرته الإنتاجية.
- يهدف البرنامج المشترك الجديد **"دعم سُبُل العيش القادرة على الصمود والأمن الغذائي والتكيُّف مع تغيُّر المناخ في اليمن"** إلى الحد من القابلية للتأثر وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات على الصمود. ويتحقق ذلك من خلال تهيئة سُبُل عيشٍ مستدامة وتحسين القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ والأمن الغذائي وحلول الطاقة الشمسية لدى المجتمعات النازحة والمتضررة من النزاعات.
- **قدَّم 34 بلداً من الدول الجزرية الصغيرة النامية** سياسات وتدابير تخطيطية ووطنية متقدمة تتراوح بين الصرف الصحي الإيكولوجي وإدارة المستجمعات المائية إلى حماية المياه الجوفية. وساعدت سلسلة من مشاريع التكيُّف مع تغيُّر المناخ المجتمعات المحلية في الحفاظ على سُبُل الوصول إلى المياه واستخدامها في الأغراض المنزلية وغيرها من الاستخدامات، على سبيل المثال، من خلال مشروع *دعم المجتمعات الضعيفة في جزر المالديف لإدارة نُدرة المياه الناجمة عن تغيُّر المناخ*.

تشكل الحماية الاجتماعية مفتاحاً لحماية سُبُل العيش الريفية والأمن الغذائي والتغذية ومساعدة الفئات الأشد ضعفاً على التكيُّف مع الصدمات والأزمات.

- على سبيل المثال، في **الساحل**، تدعم الوكالات نُظُم الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات من خلال التغذية والأهداف الصريحة التي تراعي الأطفال في منطقةٍ ذات تأثيراتٍ دورية مرتبطة بالجفاف.[22]
- بالإضافة إلى ذلك، تدعم الشراكة الدولية (InsuResilience) الوصول إلى تمويل مخاطر المناخ والكوارث والتأمين عليها عبر 324 مشروعاً في 108بلداً.
- في **منغوليا**، تُدعَم الحكومة لتصميم نظام حمايةٍ اجتماعية متكيِّف مع المناخ لدعم الأُسَر المعيشية التي تعاني من فصول الشتاء القارس؛ واستخدمت منحة الطفل للتكيُّف مع المناخ (والتي تغطي ما يقرب من 97٪ من الأطفال في منغوليا) كنظام توصيلٍ لاستجابة الحكومة لجائحة كوفيد-19.[23]
- في بنغلاديش، تُنشَر بيانات الإنذار المبكر لتحويل الأموال النقدية إلى 145,000 شخص من الفقراء والضعفاء المعرضين لخطر الفيضانات خلال موسم الرياح الموسمية، وهو ما يتيح للمستفيدين شراء الغذاء والدواء وتحصين بيوتهم وحماية أصولهم الهامة.[24]
- في أوغندا، تدعم الوكالات صغار المزارعين[25] والأُسَر التي تعيلها نساء لتحسين سُبُل العيش الزراعية، بهدف الوصول مباشرةً إلى مليون مستفيد، معظمهم من الفقراء والنساء الضعفاء من سكان الأرياف.
- من خلال مبادرة التأمين السيادي التي أطلقها المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر، قُدّمت الحماية التأمينية إلى 754,000 شخص في مالي وموريتانيا وبوركينا فاسو وزيمبابوي وغامبيا ضد مخاطر الجفاف الكارثية في عام 2021.
- **جرى تحفيز اتفاقية جديدة بشأن مصائد الأسماك دخلت حيز التنفيذ وعززت القدرة على إدارة مصائد الأسماك عبر 14 بلداً من جزر المحيط الهادئ** من خلال الشراكة الطويلة الأجل مع وكالات مجلس المنظمات الإقليمية في المحيط الهادئ. واعتباراً من عام 2019، حققت جميع أرصدة سمك التونة الأربعة في غرب ووسط المحيط الهادئ استخداماً مستداماً لأول مرة، علماً أنَّها تمثل نصف صيد التونة في العالم.
- **تُدعَم المشاريع الخاصة بالمياه العذبة في أكثر من 40 بلداً مرتبطاً بالإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية والقضاء على الفقر المتعدد الأبعاد من خلال الوصول إلى الخدمات الأساسية.**

2.2 الإجراءات المشتركة لنُظُم وخدمات الطاقة والصحة

[22] https://www.unicef.org/wca/building-resilience-sahel

[23] اليونيسف (2021). تسخير نصف مليار دولار للأطفال في منغوليا خلال جائحة كوفيد-19. مُتاح من خلال الرابط التالي: https://www.unicef.org/mongolia/stories/half-billion-us-dollars-leveraged-children-mongolia-during-covid-19-pandemic.

[24] خفضت هذه الاستثمارات تكاليف الاستجابة الإنسانية في المنطقة المتضررة بنسبة 50٪، برنامج الأغذية العالمي، 2020

[25] يشارك ما يقدر بنحو 2.5 مليار شخص في زراعة حيازات صغيرة بدوامٍ كامل أو جزئي، ولن يُنفَّذ أي حل لتحويل النُّظُم الغذائية نحو مساراتٍ مقاوِمة للمناخ ومستدامة من دون أن يصبح صغار المزارعين أنفسهم عوامل تغيير ومحركين للتحوُّل في المناظر الطبيعية الريفية؛ برنامج الأغذية العالمي ، 2022

يجب إجراء استثمارات مناخية تعزز التنمية البشرية، بما في ذلك الاستثمارات الرامية إلى تخفيف الآثار والقدرة على الصمود. ومن المستحيل التوصُّل إلى الرعاية الصحية الشاملة وتحقيق أهداف إنمائية كبرى بدون كهرباء. وهذا يشمل خفض معدل الوفيات بين الأطفال، وتحسين صحة الأمَّهات، وعلاج الأمراض والوقاية منها (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الصحة)؛ وتأمين فرص التعليم الشامل والجيد للجميع (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالتعليم)؛ وتوفير المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع) وفرص العمل الشاملة (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، من بين أمورٍ أخرى.

وضعت وكالات الأمم المتحدة إرشاداتٍ لا حصر لها بشأن الممارسات الجيدة لدعم المجتمعات والبلدان بشكلٍ مباشر وتعزيز البيئة التمكينية للاستثمارات التي تقودها التنمية البشرية في الأمن الغذائي والمائي، والصحة (بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق ذات الصلة)، والتعليم، وسُبُل العيش، والنمو المستدام.

- **على سبيل المثال، كشف الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة لعام 2021** الذي عُقِد بالاستعانة بمُدخَلاتٍ عبر منظومة الأمم المتحدة، كيف أنَّه يمكن لقطاع الطاقة أن يؤثر على 72 غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة عبر جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (43 في المائة)[26].
- ويشمل ذلك توفير الخدمات الأساسية للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية، وتحسين الصحة العامة، ودعم التنمية الصناعية والاقتصادية والخدمات التعليمية.
- وبالمثل، يعمل برنامج الاستثمار المناخي المتعدد الشركاء على تيسير استثمارات الطاقة النظيفة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية في تسعة بلدانٍ من الدول الجزرية الصغيرة النامية بُغْيَة توفير فرص عمل، وتعزيز المساواة بين الجنسَين، وتحسين تقديم الخدمات الاجتماعية، وتحقيق وفورات مالية، وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية، وجعل نُظُم الطاقة أكثر قدرةً على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية وتأثيرات تغيُّر المناخ.
- في منطقة **الكاريبي،** تمَّ تركيب مصنع للطاقة المتجددة بقدرة 6.2 ميغاواط في سانت لوسيا وأربعة بلدان كاريبية أخرى، محققاً تعزيزاً مالياً قدره 1:13، واستُكمِلَت الاستراتيجيات الوطنية للتحوُّل في مجال الطاقة **لسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وبليز.**
- **حصلت 38 بلداً** من الدول الجزرية الصغيرة النامية على منحة قدرها 500 ألف دولار أمريكي تغطي المياه والنظام الإيكولوجي والطاقة والمواد الكيميائية والتكيف بُغْيَة تنفيذ الإجراءات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.

ويُعدُّ ربط الحماية الاجتماعية والحصول على الطاقة أمراً بالغ الأهمية لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. ويمكن أن يوفر هذا النهج المشترك آليةً فعالة لتوفير طاقة نظيفة ومستدامة وبأسعارٍ ميسورة للفقراء وضمان الوصول إلى الصحة ومسارات إعادة بناء سُبُل العيش الزراعية، بما في ذلك تعزيز العمل اللائق للمجتمعات المتضررة واللاجئين. ويمكن أن يكون لمثل هذه التدخُّلات المشتركة تأثيراً مضاعفاً. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي التحولات المنصفة والعادلة إلى بناء اقتصاداتٍ مستدامة بيئياً واجتماعياً، بما في ذلك توفير الوصول إلى الطاقة النظيفة والمياه والصرف الصحي والإسكان، إلى توفير فرص العمل والقضاء على الفقر [27] والحد من مخاطر المناخ على الأطفال.[28]

- **على سبيل المثال، في السودان، يهدف برنامج تحويل الطاقة الشمسية** إلى توسيع نطاق التمويل لحلول الطاقة الشمسية بُغْيَة زيادة الوصول إلى الطاقة في المناطق الريفية، وسد فجوة الطاقة لدى المجتمعات الفقيرة والمتضررة من الأزمات، وخفض الطلب على الوقود الأحفوري المدعوم بدرجةٍ كبيرة.
- تشمل الأمثلة الأخرى على كيفية دعم وكالات الأمم المتحدة للحكومات في تيسير الانتقال العادل والمنصف إلى الوصول المستدام والموثوق للطاقة **الشراكة في ريادة الأعمال النسائية في مجال الطاقة النظيفة في الهند، والتي** تعزز الوصول إلى الطاقة المستدامة وتنمية المهارات وريادة الأعمال **للنساء** في مجال الطاقة النظيفة في المناطق الريفية خارج نطاق الشبكة.
- توفير التأمين البالغ الصغر في **ملاوي،** الذي استفادت منه أكثر من 65,000 **أسرة معيشية** فقيرة بمبلغٍ مسدَّد قدره 2.45 مليون دولار أمريكي في عام 2021 - يُعدُّ هذا واحداً من أكبر مدفوعات التأمين الأصغر التي سُجِّلَت على الإطلاق في أفريقيا.

[26] ثاكر اس، وأدشيد دي، وموروجان جي، وكروسكي اس، وباجباي ايه، وسيبي بي، وهول جيه دبليو، وأو ريجان ان، البنية التحتية: دعم التنمية المستدامة، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، كوبنهاغن، الدانمرك.

[27] توفر المبادئ التوجيهية للانتقال العادل لعام 2015 الصادرة عن منظمة العمل الدولية [27] نحو الاقتصادات والمجتمعات المستدامة بيئياً إرشادات حول كيفية إدارة الانتقال إلى اقتصاداتٍ منخفضة الكربون مع مراعاة توفير فرص العمل والسلامة والصحة المهنية والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي والمهارات والتدريب.

[28] يمكن أن يؤدي تحسين الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية المرنة إلى الحد بشكلٍ كبير من المخاطر المناخية الإجمالية J 415 مليون طفل في جميع أنحاء العالم.

- تعمل الوكالات أيضاً على تيسير الوصول إلى خدماتٍ نظيفة وبأسعار ميسورة. تأمين الطاقة ومواقد الطهي النظيفة لتحسين الصحة و الاحتياجات الإنسانية - على سبيل المثال، **سيوفر برنامج الشبكة الصغيرة لأفريقيا إمكانية الوصول إلى الطاقة الشمسية خارج نطاق الشبكة للفقراء في المناطق الريفية في 18 بلداً يفتقر اليوم إلى أي شكل من أشكال الكهرباء**
- ستقدَّم **كهربة الطاقة الشمسية للمنشآت الصحية** بالشراكة مع تحالف غافي للقاحات، بهدف استخدام الطاقة الشمسية لتوفير رعايةٍ صحية أوَّلية شاملة، **كما في** كينيا، حيث أُعيد تأهيل 57 **مركز صحي ريفي** من خلال دمج مجموعةٍ من التعديلات التكنولوجية الخضراء وحلول الطاقة الشمسية، المُصمَّمة لتقليل استخدام الكهرباء وتوفير الوصول إلى خدمات المياه.
- توفير نُظُم الطاقة الشمسية المتصلة بالشبكة في **مخيمات الزعتري والأزرق للاجئين في الأردن، والتي تساعد** في تلبية احتياجات الطاقة والنظافة الصحية وحفظ الطعام.

على الصعيد العالمي، تدعم كيانات الأمم المتحدة مرافق الرعاية الصحية القادرة على تحمُّل تغيُّر المناخ والمستدامة في 56 بلداً من خلال مختلف المبادرات التي تشجّع على الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. ويشمل ذلك توسيع استخدام الطاقة الشمسية للحصول على طاقةٍ يمكن الاعتماد عليها في سلسلة أجهزة تبريد اللقاحات والكهرباء ونُظُم الإمداد بالمياه. وتتصدى كيانات الأمم المتحدة أيضاً لتلوُّث الهواء وتعرُّض الأطفال للرصاص وتأثير السموم البيئية الأخرى على صحة الأطفال في 18 بلداً[29].

- تعمل كيانات الأمم المتحدة أيضاً على تعزيز القدرة الفردية والمجتمعية على الصمود، والبناء على النماذج الناجحة وتوسيع نطاقها، بما في ذلك دعم دمج الصحة الجنسية والإنجابية في تدخُّلات التكيُّف مع المناخ. ويتحقق ذلك، على سبيل المثال، من خلال دعم هدف لجنة وضع المرأة المتمثل في ضمان مشاركة جميع النساء والفتيات بشكلٍ كاملٍ ومنصفٍ وفعالٍ ومُجدٍ، واتخاذ القرارات في التصدي لتغيُّر المناخ والتدهور البيئي والحد من مخاطر الكوارث لتحقيق التنمية المستدامة.
- تعالج كيانات الأمم المتحدة أيضاً الجوانب الصحية للتكيُّف مع المناخ والتخفيف من آثاره وتدهور البيئة - على سبيل المثال، من خلال **تحالف الصحة والبيئة وتغيُّر المناخ (HECCC)، وهو تحالف يضمُّ العديد من وكالات الأمم المتحدة كما أنَّه متعدد القطاعات.**

- تعمل وكالات الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية وشركاء الأمم المتحدة على عدة برامج مشتركة لإطلاق العنان لإمكانات البنية التحتية الحضرية **من أجل تعزيز القدرة على الصمود والتخفيف من وطأة تغيُّر المناخ والتخفيف من حدة الفقر.** فعلى سبيل المثال، يوفر برنامج **الطاقة الشمسية مقابل الصحة (The Solar4Health)** طاقةً متجددة مستدامة في أكثر من 3,000 منشأة صحية عامة ريفية وحضرية **في ليبيريا وناميبيا وملاوي وزامبيا وزيمبابوي وتشاد.**

بإيجاز، تشكل الصدمات مثل جائحة كوفيد-19، والنزاعات الطويلة الأمد، وزيادة الفقر وعدم المساواة، وأزمات الغذاء والطاقة والأزمات المالية الحالية تهديداتٍ كبيرة أمام النهوض بأهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي والمبدأ الأساسي المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب. ونظراً إلى أنَّ ظواهر الفقر وتغيُّر المناخ والاستدامة يُنظَر إليها بوصفها ظواهر متعددة الأبعاد، فإن تعزيز نُهُج السياسات المتكاملة ينبغي أن يصبح مجال تركيزٍ رئيسي لكيانات الأمم المتحدة بُغْيَة دعم احتياجات البلدان والأولويات الوطنية حرصاً على أن يربط نهج عدم ترك أي أحد خلف الركب بين الاستثمارات في المناخ والطاقة والصحة والاستثمارات المجتمعية طوال مسار حياة جميع الأشخاص والنساء والأطفال.

***

يرجى الاطّلاع على المرفق للحصول على مزيدٍ من المعلومات والأمثلة عن الدعم المقدَّم من كيانات الأمم المتحدة المشتركة.

[29] تحديث لإطار النتائج والموارد المتكاملة للخطة الإستراتيجية لليونيسف ، 2022-2025 ، ص. 9. مُتاح من خلال الرابط التالي: https://www.unicef.org/executiveboard/media/10696/file/2022-11-Update_IRRF_of_Strategic_Plan_2022-2025-EN-2022.04.25.pdf (2022).